الأمم المتحدة
A/CONF.226/PC.3/10
الجمعية العامة
Distr.: General
3 June 2016
Arabic
Original: English

اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث)
الدورة الثالثة
سورابايا (إندونيسيا)، ٢٥-٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٦

الاجتماع الإقليمي الأوروبي للموئل الثالث

مذكرة من الأمانة

تحيل أمانة مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث) طيه الوثيقة الختامية للاجتماع الإقليمي الأوروبي للموئل الثالث الذي عقد في براغ، في الفترة من ١٦ إلى ١٨ آذار/مارس ٢٠١٦.

170616 170616 16-09098 (A)
الرجاء إعادة استعمال الورق

الوثيقة الختامية للاجتماع الإقليمي الأوروبي للموئل الثالث

١ - نحن وفود الحكومات الوطنية من الدول الأعضاء في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا، وأصحاب المصلحة المعنيون، بمن في ذلك السلطات المحلية والإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية ووكالات الأمم المتحدة والمهنيون والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص والمجتمع المدني والرجال والنساء والأطفال والشباب وسائر المشاركين في الاجتماع الإقليمي الأوروبي للموئل الثالث الذي عقد في براغ، في الفترة من ١٦ إلى ١٨ آذار/مارس ٢٠١٦، نعتمد هذا الإعلان.

٢ - ونشير إلى إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠، وإلى خطة عمل أديس أبابا وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ التي تركز على المدن من خلال الهدف ١١ والغايات الأخرى الواردة فيها، ونشير أيضا إلى اتفاق باريس.

٣ - وننوه بالمواثيق والاستراتيجيات الإقليمية الخاصة، كميثاق جنيف بشأن الإسكان المستدام واستراتيجية الإسكان المستدام وإدارة الأراضي في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا للفترة ٢٠١٤-٢٠٢٠.

٤ - وقد اجتمعنا لمناقشة التحديات التي تعترض الحصول على السكن اللائق والميسور التكلفة للجميع في مدن يطيب العيش فيها وتحقيق التنمية الحضرية المستدامة، وما هو متاح من فرص لهذا الغرض، قبل انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث).

٥ - وقد تناولنا في مداولاتنا أولويات الخطة الحضرية الجديدة والتوصيات السياساتية، بغية تقديم مساهمة رسمية في العملية التحضيرية للموئل الثالث.

٦ - ونشير إلى قرار الجمعية العامة ٧٠/٢١٠ المعنون ”تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) وتعزيز برنامج الأمم المتحدة المستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)“.

٧ - ونحن المشاركون في الاجتماع الإقليمي الأوروبي للموئل الثالث، نعرب عن خالص امتناننا وتقديرنا لحكومة الجمهورية التشيكية على استضافتها الكريمة للاجتماع وعلى تنظيمها الممتاز له، ونعرب عن امتناننا لمدينة براغ وسكانها لما أبدوه من حسن الضيافة لجميع المشاركين في الاجتماع.

٨ - ونلاحظ أهمية تعزيز ما يلي:

(أ) المدن المبتكرة والمنتجة – ثمة حاجة إلى زيادة جاذبية المدن وتحسين ظروف الحياة فيها مع التركيز على الابتكار والسكن اللائق والميسور التكلفة، بما يكفل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ومراعاة المنظور الجنساني والمنظور المتعلق بالشباب. وينبغي التشجيع على إيجاد فرص العمل بتوفير الظروف المواتية لإنشاء الأعمال ومراعاة البيئة في آن معا؛

(ب) المدن الخضراء والمتراصة التي تستخدم الموارد بكفاءة وتتسم بقدرتها على التكيف – تعد المدن الخضراء الأفضل اندماجا مع الطبيعة التي تتسم بطابعها الشامل وبحسن ظروف العيش فيها وبتراصها وقدرتها على التكيف، إحدى الأولويات في السياسات على جميع المستويات الحكومية وفي جهود التعاون الإقليمي، ولا سيما فيما يتعلق بأفراد الفئات الضعيفة والمجتمعات المهمشة والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة. وثمة حاجة إلى زيادة كفاءة استخدام الموارد في مجالات الطاقة والمياه والنفايات واستخدام الأراضي والغذاء والتخفيف من انبعاثات غازات الدفيئة، وتحسين نوعية الهواء، والتعامل مع المياه المستعملة في المدن، لكي تصبح المدن قادرة على التصدي لتغير المناخ والتحديات الأخرى، مثل الفيضانات والجفاف وموجات الحر والأخطار الطبيعية والأخطار من صنع الإنسان، ولكفالة التحول إلى التنقل الحضري المأمون والمستدام وتوفير وسائط النقل الحضري النظيفة للجميع؛

(ج) المدن الآمنة والشاملة للجميع – ثمة حاجة إلى معالجة أسباب التمييز وعدم المساواة، مع التركيز بصفة خاصة على حقوق الإنسان في المدن وما يتعلق منها بالمساواة بين الجنسين، وغير ذلك من أشكال الإقصاء وعلاقات السلطة غير المتكافئة، مثل العلاقات القائمة على أساس العرق أو الانتماء الإثني أو الثقافة أو الطائفة أو الطبقة أو العمر أو القدرة أو الإعاقة أو الميل الجنسي أو الدين. وينبغي أن يشمل ذلك الإعمال التدريجي للحق في مستوى معيشي لائق للجميع، بما في ذلك الحق في السكن الملائم وبأسعار معقولة وفقا لالتزامات الدول؛

(د) الحوكمة الحضرية الرشيدة – ثمة حاجة إلى تحسين الحوكمة الحضرية بإرساء وتعزيز الديمقراطية المحلية والحوكمة التشاركية والمتعددة المستويات، وبناء قدرات السلطات المحلية وجميع فعاليات المجتمع المدني، وتنفيذ استراتيجيات شاملة ومتكاملة لتحقيق التنمية الحضرية المستدامة. ويعد التخطيط الحضري والإدارة الحضرية المستدامان والشاملان والفعالان وسيلتان للتقدم صوب تحسين نوعية الحياة للناس كافة. وينبغي أن يأخذ هذا الأمر في الاعتبار الهوية الحضرية والثقافة المحلية. وثمة حاجة إلى حماية طابع المدن وتقدير تاريخها وتقاليدها، من أجل تعزيز التماسك الاجتماعي والقيم المدنية ونقل التراث إلى الأجيال المقبلة. وتكتسي المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ومشاركة المرأة في الاقتصاد على نحو

كامل ومتكافئ أهمية بالغة لتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز النمو الاقتصادي والإنتاجية بصورة ملحوظة.

٩ - ونشدد على ما يلي:

(أ) ثمة حاجة إلى تخطيط وإدارة المناطق الحضرية من خلال التعاون بين الحكومات الوطنية والسلطات الإقليمية والمحلية والمجتمعات المحلية في إطار آليات التنسيق القائمة. وينبغي أن يأخذ ذلك في الحسبان المناطق الحضرية الكبرى والمناطق المتروبولية، فضلا عن الفرص المتاحة داخل الأقاليم، بالاستناد إلى الروابط الحضرية والريفية؛

(ب) من الضروري تمكين المدن وشحذ طاقاتها لكي تصبح أطرافا فاعلة في تحقيق التنمية الحضرية المستدامة بالاستناد إلى مبادئ التنمية المستدامة. وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي إشراك السلطات المحلية، خاصة من خلال جمعيات الحكومات المحلية، والمواطنين والتشاور معهم في جميع مراحل دورة السياسات، بدءا بالتخطيط وانتهاء بالتنفيذ، في إطار نظام متقن التصميم للحوكمة المتعددة المستويات؛

(ج) ثمة حاجة إلى كفالة امتثال المؤسسات المستقلة العاملة في مجالي إدارة الأراضي وتسجيلها للمقتضيات القانونية بما يكفل أمن الحيازة والشفافية والكفاءة في استخدام الأراضي، وتسجيل الملكية، واستخدام نظام مالي قائم على أسس سليمة، باعتبارها جميعا قواعد أساسية لإيجاد الإسكان المستدام والقابل للتكيف والميسور التكلفة ولتحقيق التنمية الحضرية؛

(د) يمكن للتعاون الدولي والمبادلات بين السلطات الوطنية والإقليمية والمحلية أن تعزز التنمية الاقتصادية المستدامة والحماية الاجتماعية والبيئية؛

(هـ) ينبغي تيسير تدابير دعم محلية ومتكاملة لتمكين المدن والمناطق المحيطة من استغلال إمكاناتها بأكبر قدر ممكن والتصدي لتحديات محددة، خاصة ما يتعلق منها بالاقتصادات الحضرية؛

(و) ثمة حاجة إلى التماسك الاجتماعي، وتحسين فرص الحصول على الخدمات وتوافر المرافق (المناطق الخضراء والنقل العام والخدمات الصحية الأساسية والتعليم والثقافة) وضمان السلامة الحضرية؛

(ز) يمكن للاستثمارات الطويلة الأجل وغير القائمة على المخاطر في مجالي الإسكان والتنمية الحضرية أن تشكل عاملا محفزا للعمالة في المدن؛

(ح) تعد الكفاءة في استخدام الموارد، وتعزيز أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامين عناصر حاسمة تتيح للمدن إدارة النمو وزيادة إنتاجية الموارد وفصل النمو الاقتصادي عن زيادة استخدام الموارد وما يترتب عن ذلك من آثار على البيئة؛

(ط) تساهم الجهود الرامية إلى حماية وصون التراث الثقافي والطبيعي في تكوين مدن ومجتمعات محلية مستدامة؛

(ي) نعتبر القدرة الاقتنائية في المدن عاملا رئيسيا يحدد نوعية الحياة البشرية. وهي أيضا إحدى السمات الرئيسية للمدن الملائمة للعيش، كما تعزز التنمية الاقتصادية وخلق فرص العمل. ويمكن للتنمية الحضرية التي أُحسن تخطيطها والتي تقلل إلى أدنى حد من الآثار البيئية أن تعزز الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وأن تمنع الزحف الحضري العشوائي؛

(ك) تعد التنمية الحضرية الواعية بالمخاطر وسيلة لزيادة قدرة المدن على الصمود ضد الأخطار الطبيعية والأخطار من صنع الإنسان، وما يتصل بذلك من المخاطر البيئية والتكنولوجية والبيولوجية، وما لها من آثار تعاقبية.

التحديات في مجالي الإسكان والتنمية الحضرية المستدامة في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا

١٠ - تواجه بلداننا تحديات متعددة أدرجت أدناه.

(أ) الفقر في المناطق الحضرية - يعد التشرد والافتقار للسكن الميسور التكلفة والملائم، الذي يسهل الحصول عليه والصالح للعيش والقابل للتكيف مشكلتين رئيسيتين. وفي بعض المدن، يؤدي الافتقار إلى الأماكن العامة والنقل المأمون والميسور والخدمات والمرافق العامة الأساسية، مثل الإمداد بالطاقة الميسورة التكلفة للجميع، إلى حرمان سكانها من وسائل الراحة ومستوى الحياة الواجب توافره للجميع. كذلك فإن قلة فرص الحصول على أي من الخدمات الأساسية (إمدادات المياه والصرف الصحي والمأوى والطاقة المترلية والأمن الغذائي والرعاية الصحية والتعليم والأمن الشخصي) تؤثر سلبا على صحة السكان وتعيق النمو الاقتصادي. واليوم أصبح تزايد المساكن العشوائية وغير المماشية لأدنى المعايير حقيقة واقعة، إذ يجد كل من لا يستطيع دخول سوق الإسكان نفسه مضطرا إلى الإقامة في الأحياء الفقيرة التي تتسم بضعف هياكلها الأساسية وعدم كفاية الخدمات الأساسية فيها. وفي المناطق الحضرية المحرومة، تتطلب أنشطة التجديد المادي والاقتصادي اتباع نهج مترابطة ومتعددة الأبعاد، خاصة عندما يتعلق الأمر بالمهمشين من الجماعات والأفراد الذين يتطلب

إدماجهم الفعلي توافر العمالة والتعليم والرعاية الصحية والسكن والاندماج الاجتماعي. وينبغي للاستثمارات الخاصة بالإسكان في الأحياء المعزولة أن ترمي إلى كسر العزلة المكانية والاجتماعية للمجموعات المهمشة، وينبغي للتدخلات أن تتبع مبدأي عدم الفصل والحيلولة دون وقوعه. ويؤدي تزايد الازدواجية في أسواق العمل إلى تغير أنماط العمالة، لتعطى الأفضلية للعمالة التي توفر المزيد من القيمة المضافة للاقتصاد مقارنة بالعمالة التقليدية ذات القيمة المضافة المنخفضة. ويسهم هذا الأمر إسهاما كبيرا في زيادة التفاوتات الاجتماعية والمكانية. وقد يؤدي تزايد أوجه اللامساواة وانعدام السكن بتكلفة ميسورة للشرائح ذات الدخل المنخفض والمتوسط إلى ظهور الزحف الحضري العشوائي، في الحين الذي يؤدي فيه الافتقار إلى الأماكن العامة والنقل العام إلى حرمان السكان من وسائل الراحة ومن مستوى معيشي لائق ينبغي أن يكون في متناول الجميع.

(ب) التغيرات الديمغرافية – من الضروري معالجة التغيرات الديمغرافية الهامة التي شهدتها العقود الأخيرة، مثل الشيخوخة والهجرة. وقد أضحت شيخوخة السكان قضية هامة، لا سيما وأن غالبية المساكن غير مهيأة لتلبية احتياجات هذه الفئة المتزايدة عددا. ولظروف السكن الرديئة تأثير مباشر على الصحة البدنية والعقلية للسكان، مما يبرر الحاجة إلى توفير الإسكان الصحي والكافي. ويؤدي ازدياد نسبة المسنين في صفوف السكان إلى زيادات في تكاليف الرعاية الصحية وفي العبء الواقع على كاهل نظم الرعاية الاجتماعية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن غالبية المساكن والأماكن الحضرية العامة لا تلائم السكان المسنين، ولا تلائم حتى العدد المتزايد من سكان الحواضر من الشباب في عدد آخر من الدول الأعضاء، مما يطرح تحديات من حيث توافر السكن اللائق والميسور التكلفة والهياكل الأساسية. وقد أدت الهجرة إلى زيادة التنوع في العديد من المدن، وهي عملية تعزز الابتكار الاجتماعي، لكنها تنطوي أيضا على تحديات في مجال التماسك الاجتماعي تستدعي استجابات سياساتية ملائمة.

(ج) تغير المناخ ومخاطر الكوارث – ثمة علاقة وثيقة بين تغير المناخ والتخفيف من حدة خطر الكوارث والتخطيط المكاني والنقل العام والتنقل والسكن. وينبغي للدول الأعضاء، بالتعاون مع الحكومات المحلية والإقليمية، أن تسعى إلى التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه والحد من انبعاثات غازات الدفيئة من خلال إجراءات تتخذ في المدن. ويمكن أن يشمل ذلك، في جملة تدابير أخرى، كفالة اتسام المباني بالكفاءة في استخدام الطاقة وزيادة حصة مصادر الطاقة المتجددة. وينبغي العمل لتخفيض انبعاثات الكربون من رصيد المساكن والمباني والهياكل الأساسية الحيوية، مثل المستشفيات والمدارس وأماكن

العمل، ومرافق النقل العام، وجعلها قادرة على مواجهة الأخطار الطبيعية والأخطار التي يتسبب بها الإنسان وما يتصل بها من الأخطار والمخاطر التكنولوجية والبيولوجية، بالإضافة إلى ما لها من آثار تعاقبية على الهياكل الأساسية والأصول الاقتصادية وسبل العيش. وينبغي للمدن أن تسعى إلى منع الكوارث الناجمة عن المياه من خلال وضع خطط الطوارئ وزيادة الوعي. وتعد النظم الغذائية المستدامة عنصرا أساسيا لقيام مجتمعات محلية آمنة وشاملة وقادرة على الصمود، وتواجه المناطق الحضرية مستويات عالية من النفايات الغذائية التي يتوقع أن تزداد حجما مع تواصل التحضر.

(د) النمو الحضري والزحف الحضري العشوائي – يمكن للنمو الحضري أن يؤدي إلى الزحف الحضري العشوائي إذا ما خرج عن دائرة السيطرة. وينبغي للدول الأعضاء أن تحول دون تأثر البيئة بنتائجه السلبية، وذلك عن طريق التخطيط الاستراتيجي للمستوطنات البشرية حول مراكز متعددة، وتوخي التوازن في التنمية الإقليمية المصحوبة بنظم فعالة وآمنة للنقل بوسائط متعددة. وفي إطار سعينا لمنع التمدد الحضري العشوائي، يجب علينا أيضا النظر في تكلفة التكثيف الحضري باستخدام البنية الحضرية القائمة والحفاظ على بيئة حضرية صالحة للسكن.

(هـ) التنسيق في مجال التنمية الحضرية – لا بد من استخدام استراتيجيات التخطيط وأدواته على نحو يكفل قيام علاقات أكثر توازنا بين القطاعين العام والخاص. وينبغي تشجيع التعاون في مجال التخطيط الإدارة الحضريين بين مختلف مستويات الحكومة والمجتمعات المحلية والمنظمات غير الحكومية المحلية والقطاع الخاص. ويتطلب هذا الأمر تطبيق تدابير على الصعيد الوطني والإقليمي والمحلي تكفل ملاءمة السياسات لكل مستوى من مستويات الحوكمة، مما يضمن تحقيق أنجع النتائج. ويشمل ذلك ضرورة مشاركة جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين والسكان في عملية صنع القرار المتعلقة بالتخطيط الحضري، لأنهم سيتأثرون بالتطورات في مجال الإسكان.

(و) تحديد المناطق الحضرية – يمكن للمبالغة في تقدير الجوانب التقنية لتشييد المباني والتخطيط الحضري (بما في ذلك التكنولوجيات الخضراء) أن تهدد الاستدامة الاجتماعية لحلول الإسكان وملاءمتها من الناحية الثقافية، وكذلك الحفاظ على التراث الثقافي المادي وغير المادي للمدينة الذي يحفظ ذاكرة سكانها وهويتهم على مر الأجيال. وينبغي للنهج المتوازن الرامي إلى تحديد المناطق الحضرية أن يأخذ في الاعتبار الترابط الاجتماعي والبيئة الحضرية. وفي هذا الصدد، يعد التخطيط المحلي على مستوى الأحياء

ضروريا لتكوين مجتمعات محلية تضج بالحيوية ومدن الصالحة للسكن. وينبغي لهذا النهج أن يوفر الأماكن العامة باعتبارها عنصرا رئيسيا يؤثر على نوعية حياة سكان المدينة وهويتهم.

(ز) استخدام التكنولوجيا على نحو ملائم – أحدث التقدم المحرز على صعيد التكنولوجيا وتوافر البيانات تغييرا سريعا في حياتنا وطريقة تنظيمنا لها. وينبغي لمخططي المناطق الحضرية أن يعتمدوا الابتكارات التكنولوجية ذات الصلة التي تسمح باستخدام البيانات المتاحة على نحو أكثر فعالية، مما يتطلب تثقيف القائمين على إدارة المناطق الحضرية وصانعي القرارات والسكان وبناء قدراتهم. وتعد البيانات المفتوحة والمصنفة عنصرا حاسما من عناصر الحوكمة الشفافة والفعالة، وعنصرا حاسما أيضا لتوفير الخدمات البيئية وخدمات الطاقة في المواقع الحضرية. ولا بد من بذل قصارى الجهد لإبقاء البيانات المشتركة في متناول الجمهور، وحماية خصوصية الأفراد في آن معا. وينبغي للمدن أن تنظر في اعتماد مؤشرات ومواصفات لجمع البيانات تتسم بالبساطة ويمكن مبادلتها ومقارنتها. وينبغي أيضا أن تتسم البيانات بالشفافية وأن تكون في متناول الجميع ليتسنى استخدامها كأداة للارتقاء بحس المسؤولية لدى السكان ومستوى مشاركتهم. ولا بد من ردم الفجوة التكنولوجية والرقمية في التخطيط والإدارة الحضريين.

الاتجاهات الرئيسية من براغ إلى كيتو

١١ – ينبغي أن نتصدى للتحديات المذكورة أعلاه باتباع نهج متكامل للتنمية الحضرية المستدامة يحدد إجراءات فعالة للتصدي للتحديات الاقتصادية والبيئية والمناخية والديمغرافية والاجتماعية والثقافية التي تواجهها المناطق الحضرية. وينبغي للمدن أن تتمحور حول سكانها وأن تعزز الشروط الكفيلة بتحقيق الرفاه والتنمية وإعمال حقوق الإنسان لجميع السكان. وثمة حاجة، على وجه الخصوص، لما يلي.

(أ) المدن المبتكرة والمنتجة

نؤيد تعزيز ما تتمتع به المدن من إمكانات ذاتية لأغراض الابتكار، بما في ذلك الابتكار الاجتماعي وإيجاد فرص العمل من خلال كفالة بيئة مواتية للأعمال التجارية، ووضع سياسات ولوائح محلية لكفالة حيازة الأراضي تتسم بالشفافية ويمكن التنبؤ بها. ولا بد من توفير الهياكل الأساسية والسكن اللائق والميسور التكلفة والأسواق الداعمة للتنمية الاقتصادية المحلية، وكذلك العمالة وفرص العمل اللائق للجميع، بمن فيهم الشباب، مع مراعاة البيئة وتعزيز العدالة والإدماج الاجتماعي. وينبغي لتعزيز النمو الاقتصادي في جميع القطاعات الاجتماعية – الاقتصادية أن يترافق بتدابير ترمي إلى تحسين المرونة الحضرية،

بما في ذلك الانتقال صوب الاقتصاد التدويري والاقتصاد الأخضر، وينبغي أن يحفز الإنتاج الريفي – الحضري، وسلاسل التوريد والأمن الغذائي للمدن، في جملة أمور، على نحو يعزز الاستقلاب الحضري المستدام الذي سيقلل من أوجه عدم المساواة الحضرية ومن التوتر بين الحواضر والريف؛

(ب) المدن الخضراء والمتراصة التي تستخدم الموارد بكفاءة وتتسم بقدرتها على التكيف

نؤيد ما تبذله المدن من جهود لاستخدام الموارد الطبيعية على النحو الأمثل، بما في ذلك من خلال التخطيط المكاني، وللتركيز على الكفاءة في استخدام الموارد في ميادين الطاقة والمياه والمواد الخام، مثل الخرسانة والمعادن والفلزات، والأراضي، بسبل منها الإدارة الفعالة للأراضي، وذلك لمنع الزحف الحضري العشوائي للمدن وتوطيد مبدأ ''استخدام المكان لأغراض متعددة''. ونؤيد أيضا تدابير التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره وبناء قدرة المدن على الصمود في وجه الفيضانات وموجات الحر والأخطار الطبيعية والأخطار من صنع الإنسان. وفي هذا الصدد، يشار إلى أن الدلتاوات التي تشهد توسعا حضريا تواجه تحديات هائلة وخاصة بها ناجمة عن مزيج من الديناميات الاجتماعية – الاقتصادية والبيئية الطبيعية. ونشجع على استخدام الهياكل الأساسية الخضراء والزرقاء، والحلول القائمة على الطبيعة، بالإضافة إلى الهياكل الأساسية الوقائية المادية والتخطيط المكاني، بوصفها أداة للحد من أثر الكوارث، ولا سيما الكوارث الناجمة عن المياه؛

(ج) المدن الآمنة والشاملة للجميع:

- نشجع على التصدي للفقر الحضري والإقصاء عن طريق معالجة الأسباب الجذرية لعدم المساواة والنزاع وآثارهما والحد منها ومنع ظهورها، ومن خلال اتخاذ القرارات بإشراك الجميع، وإتاحة فرص متساوية للحصول على السكن الميسور التكلفة، وتوفير الخدمات والمرافق الأساسية بصورة شفافة وكفؤة، بما في ذلك الإمداد بالمياه وتوفير خدمات الصرف الصحي والتنقل والمساحات الخضراء والأماكن العامة، وضمان أمن الحيازة. وينبغي للخطة الحضرية الجديدة أن تهدف أيضا إلى إقامة الحوار والتوسط في النزاعات بين المجتمعات المحلية وداخلها، والتصدي لجميع أشكال التمييز ضد النساء والأطفال، وتلبية الاحتياجات الخاصة بأفراد الفئات الضعيفة، بمن فيهم اللاجئون وغيرهم من فئات المهاجرين. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لتمكين المرأة والحوار بين الثقافات والأجيال. والمدن هي الأماكن التي تتركز فيها أوجه

التفاوت وعدم المساواة، وهي أماكن تتعايش فيها الثقافات المختلفة وقد يشكل التنوع العرقي فيها مصدرا للابتكار والتجديد، كما تتيح الارتقاء الاجتماعي؛

- ينبغي توفير الأماكن العامة الآمنة والشاملة للجميع التي يسهل الوصول إليها والتي تتسم بالجودة، وتوفير وسائل النقل المأمونة لتعزيز المساواة بين السكان وتماسكهم الاجتماعي وتوفير نوعية حياة أفضل، مع إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات الرجال والنساء والأطفال والمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة؛

- ندعم التشجيع على تحسين فرص الحصول على الخدمات الأساسية التي تتيح تحقيق النمو المستدام وإيجاد فرص العمل، مع إيلاء اهتمام خاص بتمكين المرأة وتحسين المساواة بين الجنسين؛

(د) الإدارة الحضرية الرشيدة

ندعم ما يلي:

- وضع توجيهات وتوصيات سياساتية خاصة بكل بلد وتستند إلى الأدلة لمعالجة التحديات المتعلقة بالإسكان والتنمية الحضرية وإدارة الأراضي، من خلال الدراسات الإقليمية والمواضيعية؛

- استخدام البحث والابتكار، وإجراء تقييمات وصياغة تقارير متعمقة تهدف إلى زيادة المعرفة وتوافر البيانات على أساس الخصوصية القطرية، وإلى تعزيز الوصول المفتوح إلى البيانات والمعارف، ليسفر ذلك عن المواءمة بين التعاريف والمنهجيات والمؤشرات والمعايير، على الصعيدين الإقليمي والدولي، وضمان الرصد الفعال؛

- تعزيز الحوار بين جميع مستويات الحكومة وأصحاب المصلحة المعنيين، وإنشاء الشبكات والمنابر والمؤسسات، عند الاقتضاء، وتوفير الدعم للقائم منها، على الصعد المحلي والوطني والإقليمي وعبر الوطني، بما ييسر تبادل الخبرات وتقاسم الممارسات الجيدة، بما في ذلك التعاون بين المدن؛

- تعزيز السياسات الحضرية الوطنية التي تؤدي إلى التنمية الحضرية المستدامة وتعزيز التماسك الإقليمي، حسب الاقتضاء، وترجمتها إلى تشريعات ولوائح حضرية محلية، مع احترام مبدأ التبعية، حيثما يقتضي الأمر ذلك؛

- تعزيز استخدام التخطيط المكاني وتصميم التوسعات الحضرية وتعمير المساحات الخاوية وتحديد المناطق الحضرية باتباع نهج في الحوكمة ينطلق من القاعدة إلى القمة

ويمتد على مستويات عديدة، فضلا عن اتباع نهج متكاملة تشمل جميع أصحاب المصلحة والسكان. وينبغي تعزيز الآليات التعاونية للتخطيط والتوجيه المكانيين في المناطق المتروبولية الواقعة خارج الحدود الإدارية من خلال استراتيجيات مكانية متكاملة لكفالة التنمية الإقليمية المتوازنة؛

- التأكيد على أنه، لكي تكون النهج المتبعة فعالة، سينبغي ربما أن تخصص لكل بنية محلية على حدة، وأن تكون متنوعة بالتالي، بالنظر إلى تنوع البلدان والاقتصادات والمجتمعات والثقافات في المنطقة، والتشجيع بصورة خاصة على تصميم وتنفيذ السياسات الحضرية الوطنية وفق نهج يراعي خصائص المكان الذي تنفذ فيه؛

- دعم وبناء قدرات السلطات المحلية، وهو عنصر رئيسي لتحقيق التنمية المستدامة في المناطق الحضرية. ويمكن تحقيق ذلك عن طريق تشجيع التعاون اللامركزي فيما بين السلطات المحلية، وتمكين جميع مستويات الحوكمة المعنية من التصدي على نحو متكامل لتحديات التنمية الحضرية على الصعد الاجتماعي والاقتصادي والبيئي والديمغرافي، ووضع أطر تشريعية ودمج قواعد المعارف المشتركة؛

- التركيز على إدارة الأراضي وتوفير فرص الحصول على الأراضي كشرط لازم لتحقيق التنمية الحضرية المستدامة، فضلا عن كفالة وجود نماذج مستدامة تكفل الانتفاع العام من الزيادات في قيمة الأراضي وحشد المكاسب الرأسمالية المتأتية عن التنمية الحضرية لاستخدامها في التخطيط لاستخدام الأراضي؛

- بناء المساءلة ورصد التنفيذ المتسق للخطة الحضرية الجديدة وأهداف التنمية المستدامة على نحو منتظم، مع التركيز بوجه خاص على الهدف ١١ وغيره من الغايات على نطاق خطة عام ٢٠٣٠، باستخدام المؤشرات المحددة ذات الصلة. وينبغي أن يشمل ذلك الاتفاقات والاستراتيجيات المحددة إقليميا بشأن جمع البيانات وتحليلها. وينبغي جمع البيانات باستخدام المعايير الدولية المشتركة بما يكفل توافقها فيما بين الدول الأعضاء. وينبغي، قدر الإمكان، أن تكون متاحة للجمهور لدعم عملية صنع السياسات وإجراء البحوث، والتنمية الاقتصادية. وأخيرا، ينبغي مواصلة تكوين مستودعات البيانات العالمية والإقليمية لدعم عملية صنع السياسات؛

- دعم التمويل الرشيد للبلديات لكي يتسنى للمدن توفير خدمات موجهة لتلبية احتياجات سكانها. ويشمل ذلك تيسير المزيد من الفرص أمام السلطات المحلية للوصول إلى الموارد المالية، بما في ذلك تعزيز مصدر إيراداتها الخاصة عن طريق إنشاء وتحسين نظم توليد وجمع الدخل على المستوى دون الوطني، وتحسين إمكانية

الحصول على المخصصات المالية الوطنية، فضلا عن تيسير الوصول إلى أسواق رأس المال واجتذاب الاستثمار المباشر المحلي والأجنبي؛

- وضع التشريعات الحديثة وإنشاء مؤسسات الرصد المناسبة التي تعد عاملا حاسما لنشر المنافسة العادلة في السوق بغية تجنب المضاربات في أسواق الأراضي والمساكن؛
- تمكين المدن ومنحها السلطة والقدرة اللازمتين لتطبيق مبادئ التنمية المستدامة ولكي تكون عناصر فاعلة رئيسية في تنفيذ التنمية الحضرية المستدامة. وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي إشراك السلطات المحلية، خاصة من خلال جمعيات الحكومات المحلية، والمواطنين والتشاور معهم في جميع مراحل دورة السياسات، بدءا بالتخطيط وانتهاء بالتنفيذ، في إطار نظام متقن التصميم للحوكمة المتعددة المستويات؛